مقدِّماتُ الاجتهاد

رواياتُ المعصومين عليهم السلام، رَحى العِلم

الإمام الخمينيّ قدّس سرّه

بحثٌ للإمام الخمينيّ قدّس سرّه يتناولُ فيه شروطَ الاجتهاد ومقدّماته، والعلومَ الفاعلة فيه، وقد اقتصر إمامُنا الرّاحل رضوان الله عليه في هذا البحث الوارد في كتابه (الاجتهاد والتقليد) على العلوم المُنضوية في إطار الاجتهاد المطلَق، الذي هو من شروط الإفتاء. أمّا الفقيهُ الذي يمارس الولايةَ العامّة وزعامةَ المسلمين، فَلَه شروطُه الأخرى، وفي طليعتِها التّدبيرُ والإحاطةُ بظروفِ العصر.

موضوعُ جوازِ العمل على رأيه [الكلام هنا عمّن لديه قوّة الاستنباط] -بحيث يكون مُثاباً أو معذوراً في العمل به عقلاً وشرعاً- هو تحصيلُ الحُكمِ الشرعيّ المستنبَط بالطُّرُق المتعارَفة لدى أصحاب الفنّ، أو تحصيلُ العذر كذلك، وهو لا يحصلُ إلّا بتحصيلِ مقدّمات الاجتهاد، وهي كثيرة:

❖ منها: العلمُ بفنون العلوم العربيّة بمقدارٍ يحتاج إليه في فَهم الكتاب والسُّنّة، فكثيراً ما يقع المحصِّلُ في خلاف الواقع، لأجلِ القصور في فهم اللّغة وخصوصيّات كلام العرب لدى المحاورات، فلا بدّ له من التّدبُّر في محاورات أهلِ اللّسان، وتحصيلِ علم اللّغة وسائر العلوم العربيّة بالمقدار المحتاَج إليه.

❖ ومنها: الأُنسُ بالمحاورات العرفيّة وفَهمُ الموضوعات العرفيّة، ممّا جرت محاورةُ الكِتاب والسنّة على طِبقها، والاحتراز عن الخَلط بين دقائق العلوم والعقليّات الرّقيقة وبين المعاني العرفيّة العاديّة، فإنّه كثيراً ما يقعُ الخطأُ لأجلِه، كما يتّفقُ كثيراً لبعضِ المشتَغلين بدقائق العلوم -حتّى أصول الفقه بالمعنى الرّائج في أعصارنا- الخَلْطُ بين المعاني العرفيّة السوقيّة الرّائجة بين أهل المحاورة، المبنيّ عليها الكتاب والسنّة، والدّقائق الخارجة عن فَهم العُرف. بل قد يقعُ الخلطُ لبعضِهم بين الاصطلاحاتِ الرّائجة في العلوم الفلسفيّة أو الأدقّ منها، وبين المعاني العرفيّة، في خلاف الواقع لأجله.

❖ ومنها: تعلّمُ المنطق بمقدار تشخيصِ الأقيسة، وترتيب الحدود، وتنظيم الأشكال من الاقترانيات وغيرها، وتمييز عقيمِها من غيرها، والمباحث الرّائجة منه في نوع المحاورات، لئلّا يقعَ في الخطأ، لأجل إهمال بعضِ قواعدِه. وأمّا تفاصيلُ قواعدِه ودقائقِه غيرِ الرّائجة في لسانِ أهل المحاورة، فليست لازمة، ولا يحتاجُ إليها في الاستنباط.

❖ ومنها: -وهو من المهمّات- العلمُ بمهمّات مسائلِ أصول الفقه، ممّا هي دخيلةٌ في فهم الأحكام الشرعيّة. وأمّا المسائل التي لا ثمرةَ لها، أو لا يحتاجُ في تثمير الثّمرة منها إلى تلك التّدقيقات والتّفاصيل المتداولة، فالأَولى تَرْكُ التّعرُّض لها، أو تقصيرُ مباحثِها والاشتغالُ بما هو أهمّ وأثمر. فمَن أنكرَ دخالةَ علمِ الأصول في استنباطِ الأحكام، فقد أفرط، ضرورةَ تقوُّمِ استنباطِ كثيرٍ من الأحكام بإتقانِ مسائله، وبدونه يتعذّرُ الاستنباط في هذا الزّمان، وقياسُ زمانِ أصحابِ الأئمّة بزماننا مع الفارق من جهات.

وظَنّي أنّ تشديدَ نكير بعضِ أصحابنا الإخباريّين على الأصوليّين في تدوين الأصول، وتفرُّعِ الأحكام عليها، إنّما نشأَ من ملاحظة بعضِ مباحث كُتب الأصول، ممّا هي شبيهةٌ في كيفيّة الاستدلال والنّقض والإبرام بكُتب العامّة، فظنّوا أنّ مباني استنباطِهم الأحكامَ الشرعيّة أيضاً شبيهةٌ بهم، من استعمالِ القياس والاستحسان والظّنون، مع أنّ المطّلعَ على طريقتِهم في استنباطها، يرى أنّهم لم يتعدّوا عن الكتاب والسُّنّة والإجماع الرّاجع إلى كشف الدّليل المعتبَر، لا المصطلح بين العامّة.

نعم، ربّما يوجَد في بعض كُتب الأعاظم لبعضِ الفروع المستنبَطة من الأخبار، استدلالاتٌ شبيهةٌ باستدلالاتِهم، لمصالحَ منظورةٍ في تلك الأزمنة، وهذا لا يوجبُ الطّعنَ على أساطين الدِّين وقوّام المَذهب. والإنصاف: أنّ إنكارَهم في جانبِ الإفراط، كما أنّ كثرةَ اشتغال بعضِ طلَبة الأصول والنّظر إليه استقلالاً، وتوهُّم أنّه علمٌ برأسِه، وتحصيلَه كمالُ النَّفس، وصرْف العمرِ في

المباحث غير المحتاج إليها في الفقه لهذا التوهُّم، في طرف التّفريط، والعذر بأنّ الاشتغال بتلك المباحث يُوجب تشحيذَ الذِّهن والأُنس بدقائق الفنّ، غيرُ وجيه. فالعاقلُ الضّنينُ بنقدِ عمرِه، لا بدّ [له] من تَرْك صَرْفِه في ما لا يعني، وبَذْلِ جهدِه في ما هو محتاجٌ إليه في معاشِه ومعادِه، وهو نفسُ مسائل علم الفقه الذي هو قانونُ المعاش والمَعاد، وطريق الوصول إلى قُرب الرّبِّ بعد العلم بالمعارف. فطالبُ العلم والسّعادة لا بدّ وأن يشتغلَ بعلمِ الأصول بمقدارٍ محتاجٍ إليه -وهو ما يتوقّفُ عليه الاستنباط- ويترك فضولَ مباحثِه أو يقلّله، وصرف الهمِّ والوقتِ في مباحثِ الفقه، خصوصاً في ما يحتاج إليه في عملِه ليلاً ونهاراً.

❖ ومنها: عِلمُ الرّجال بمقدارٍ يحتاجُ إليه في تشخيص الرّوايات، ولو بالمراجعة إلى الكُتب المعدّةِ له حالَ الاستنباط. وما قيل: من عدم الاحتياج إليه، لقطعيّةِ صدور ما في الكُتب الأربعة، أو شهادة مصنِّفيها بصحّةِ جميعِها، أو غير ذلك، كما ترى.

مَن أنكرَ دخالةَ علم الأصول في استنباط الأحكام فقد أفرط، فَبدونه يتعذّرُ الاستنباط في هذا الزّمان.

❖ ومنها: -وهو الأهمُّ الألزم- معرفةُ الكتاب والسُّنّة، ممّا يحتاج إليه في الاستنباط، ولو بالرّجوع إليهما حالَ الاستنباط، والفحص عن معانيهما لغةً وعُرفاً، وعن معارضاتِهما والقرائن الصّارفة بقدْر الإمكان والوُسْع، وعدم [التقصير] فيه، والرّجوع إلى شأن نزول الآيات وكيفيّة استدلال الأئمّة عليهم السلام بها. والمهمّ للطّالب المستنبِط الأنسُ بالأخبارِ الصّادرةِ عن أهل البيت، فإنّها رَحى العلم، وعليها يدورُ الاجتهاد. والأنسُ بلسانِهم وكيفيّة محاوراتِهم ومخاطباتِهم، من أهمّ الأمور للمحصّل.

فعَن (معاني الأخبار) بسنَده عن داود بن فرقد، قال: سمعتُ أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**أنتم أفقهُ النّاسِ إذا عرَفتم معاني كلامِنا، إنّ الكلمةَ لَتَنْصَرِفُ على وجوه، فلو شاءَ إنسانٌ لَصَرَفَ كلامَه كيف شاء، ولا يكذِب**».

وعن (العيون) بإسناده عن الرّضا عليه السلام قال: «مَن ردّ **متشابهَ القرآن إلى محكمِه فقد هُدِيَ إلى صراطٍ مستقيم**». ثمّ قال عليه السلام: «**إنّ في أخبارِنا محكَماً كَمُحكَم القرآن، ومتشابهاً كمتشابه القرآن، فَرُدّوا متشابهَها إلى مُحكمِها، ولا تتّبعوا متشابهَها دون محكمِها فتضلّوا**».

كثرةُ الاشتغال بعلم الأصول، وتوهُّم أنّه علمٌ برأسه، في طَرف التّفريط. والعذرُ بأنّ الاشتغال بمباحثِه يُوجب تشحيذَ الذِّهن، غيرُ وجيه.

❖ ومنها: تكريرُ تفريعِ الفروع على الأصول، حتّى تحصلَ له قوّة الاستنباط وتكمل فيه، فإنّ الاجتهادَ من العلوم العمليّة، وللعملِ فيه دخالةٌ تامّة، كما لا يخفى.

❖ ومنها: الفحصُ الكاملُ عن كلمات القوم، خصوصاً قُدماؤهم الذين دَأْبهُم الفتوى بمتونِ الأخبار، كشَيخ الطّائفة في بعض مصنّفاته، والصّدوقَين، ومَن يحذو حَذْوهم، ويقربُ عصرُه [من] أعصارِهم، لئلّا يقعَ في خلاف الشّهرة القديمة التي فيها -في بعض الموارد- مناطُ الإجماع. ولا بدّ للطّالب [من] الاعتناء بكلماتِ أمثالِهم، وبطريقتِهم في الفقه، وطَرْزِ استنباطهم، فإنّهم أساطينُ الفنّ، مع قُربهم بزمانِ الأئمّة عليهم السلام، وكَوْن كثيرٍ من الأصول لديهم ممّا هي مفقودةٌ في الأعصار المتأخِّرة، حتّى زمن المحقّق، والعلّامة. [الحلّيَين]

وكذا الفحصُ عن فتاوى العامّة، [ولا] سيّما في موردِ تعارضِ الأخبار، فإنّه المحتاجُ إليه في علاج التّعارض، بل الفحصُ عن أخبارهم، فإنّه ربّما يُعينه في فهم الأحكام.

فإذا استنبطَ حكماً شرعيّاً بعد الجُهد الكامل وبَذْلِ الوُسع في ما تقدّم، يجوزُ له العملُ بما استنبَط، ويكونُ معذوراً لو فُرض تخلُّفه عن الواقع. ثمّ اعلم: أنّ موضوع جواز الإفتاء أيضاً عينُ ما ذُكِر، فإنّه إذا اجتهدَ واستنبطَ الحكمَ الواقعيّ أو الظّاهريّ، فكما يجوزُ له العملُ به، يجوزُ له الإفتاءُ به، وهذا واضح.

تاريخُ الكِهانة

موالاةُ الشّياطين

الشهيد السيّد محمّد صادق الصدر رحمه الله

جاء في (لسان العرب): «كَهَنَ كِهانةً، مثل كَتَبَ يكتُب كِتابةً، إذا تكَهَّنَ، وكَهُن كَهانةً إذا صار كاهِناً. ورَجُلٌ كاهِنٌ من قوم كَهَنة وكُهّان، وحِرْفتُه الكِهانةُ».

في كتابه (ما وراء الفقه)، وفي سياق الكلام على «المكاسب المحرّمة»، تطرّقَ الشّهيد آية الله السيّد محمّد صادق الصّدر قدس سره بشيءٍ من التّفصيل إلى معنى ومفهوم «الكهانة»، وإلى نشأتِها وتاريخها لا سيّما عند عرب الجاهليّة، وإلى موقف الإسلام منها.

يبدو من مراجعةِ التّوراة المتداوَلة أنّ موسى عليه السلام هو أوّلُ مَن أسّسَ الكهانة. ولم تكن يومئذٍ شيئاً غير صالح، بل كانت تُشبه معنى «رَجل الدِّين» أو «سادن» المسجد أو الحرَم.

وذلك أنّه بعد العبور والذّهاب إلى فلسطين، أرضِ كنعان، جعلَ النّبيُّ موسى عليه السلام لهم هناك خيمةً كبيرةً للتّعبُّد العامّ، أو ما يوازي «المسجد» في المفهوم الإسلاميّ. وسمّاها حسب قول التّوراة: «**خيمة الاجتماع**». والظّاهر أنّها هي التي وردَ اسمُها في «دعاء السِّمات»: قبّة الزّمان. [الرُّمّان]

وكانت هذه الخَيمة تحتاجُ إلى عنايةٍ لا يتوفّر للنّبيِّ موسى عليه السلام القيام بها. فأوكلَها إلى أخيه هارون عليه السلام. فأصبحَ منذ ذلك الحين «سادناً» لخيمة الاجتماع، وحسبَ المعروف في التّاريخ أنّها ثاني بيتٍ بُنِيَ للعبادة بعدَ تجديدِ الكعبة المشرّفة من قِبَل إبراهيم الخَليل عليه السلام.

ومنذ ذلك الحين سُمِّي سادنُ خيمةِ الاجتماع كاهناً، وكان أوّل كاهنٍ في التّاريخ هو النّبيُّ هارون عليه السلام، وهو رجلٌ صالحٌ بكلِّ تأكيد، فهو نبيٌّ ورسولٌ بنصِّ القرآن الكريم، غير أنّه كان يشتغلُ تحتَ تعاليم أخيه، وليس مخوّلاً بشريعةٍ مستقلّة.

وتقول التّوراة إنّ هارون توفّي في حياة موسى بن عمران سلام الله عليهما، قبلَ التِّيه، فجعلَ مكانَه في السّدانة ابنَه «إليعازر»، وهو ابنُه الأكبر أو الوحيد. ثمّ تُوفِّي موسى عليه السلام، وآلَ الأمرُ إلى تَسلسُلِ هذه السّدانة والكهانة في ذريّة هارون عليه السلام.

بدايةُ انحرافِ الكَهَنة

ولا يبدو من التّوراة أنّ موسى عليه السلام أعطى تعليماً عامّاً من هذا القبيل لتَسلسُلِ السّدانة، وإنّما فقط باعتبارِ إيكالِها إلى ابن هارون عليه السلام، وقد كان رجلاً صالحاً أيضاً. فإيكالُها إلى الذّريّة غير الصّالحة مؤكّدُ الفساد.

> **«مَن صدّقَ مُنجّماً أو كاهناً فقد كفرَ بما أُنْزِلَ على محمّدٍ صلّى الله عليه وآله»**
>
> رسول الله صلّى الله عليه وآله

إلّا أنّ الأرباحَ التي كانت تأتي إلى الكاهن حَدا بالذُّريّة إلى تبنّيها، وإلى تعدُّد الكَهَنة أيضاً. فلماذا يكون لخيمةِ الاجتماع كاهنٌ واحد؟ فَلْيَكن هناك كَهَنةٌ متعدّدون. كلُّهم لهم صِفةُ «رجال الدِّين»، وكلُّهم مسيطرون دينيّاً على المجتمع، وكلُّهم تَرِدُهم الأموالُ الطّائلة، وكلُّهم يدّعون في الدِّين مقاماتٍ عالية، إلى آخره. وهكذا وُجِدَت بعد موسى عليه السلام في اليهود طبقةٌ متكاملة، هي طبقةُ الكُهّان.

وفي هذا الصّدد بالذّات، فإنّ الكاهنَ والرّاهبَ بمعنىً واحد. ولذا سمّاهم القرآنُ الكريم أحباراً ورُهباناً، وانتقدَهم بشدّة لسوءِ تصرُّفِهم، [حيث اتّخذوا] ﴿..أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ..﴾ التوبة:٣١. ووَرَدَ في تفسيرِها أنّهم أطاعوهم في معصيةِ الله سبحانه.

والذي يبدو أنّ من جملةِ المقاماتِ التي كان يدّعيها هؤلاء الكُهّان أو الرُّهبان، اتّصالَهم بالملائكةِ والجنّ، وأَخْذَ الأخبارِ عنهم، وإعطاءَها إلى النّاس عندَ عَرْضِ مشكلة، أو قضاء حاجة. ومن هنا تفشّت الكهانةُ بهذا المعنى الجديد، وهو استلامُ الأخبار من الجنّ والشّياطين، وإعطاؤها للنّاس.

الكهانةُ عندَ عرب الجاهليّة

ولم يعرف العربُ قبلَ الإسلام غير هذا النّوع من الكهانة، ولم يفهموا من الكاهنِ غيرَ ذلك. إلى حدّ أنّ ابن منظور في (لسان العرب)، لم يذكر له أيَّ معنىً آخر.

وكان هؤلاء الكَهَنة يدّعون أن الجنّ والشّياطين يصعدون إلى السّماء، فيستمعون إلى كلام الملائكة الذي قد يكونُ فيه بعضُ ما ينفعُ النّاس، أو التّنبّؤ بحوادثِ المستقبل، ثمّ يُخبرون بها الكهّان، ومن ثمّ يخبرُ [هؤلاء] بها غيرَهم.

والذي يظهرُ من القرآن الكريم أنّ هذا الاستماعَ صحيح. ولذا ينصُّ على منعِهم عنه بعد الإسلام: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُورًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿٩﴾ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ ثَاقِبٌ ﴾ الصافات:٨-١٠.

ولكنّ صحّةَ تحقُّق الاستماع لا يعني صحّةَ الأخبار التي تصلُ إلى النّاس، وذلك لعدّة أمور، منها: احتمالُ عدمِ فَهْمِ الجنّ والشّياطين كلامَ الملائكة بشكلٍ متكامل. ومنها: احتمالُ الدّسّ والكَذِبِ من قِبَلِ الجنّ والشّياطين أنفسِهم، ومنها احتمالُ الدّسّ والكَذِبِ من قِبَلِ الكَهَنة أنفسِهم.

ومن هنا أصبحت هذه الأخبارُ مزيجاً مُزعِجاً من الصِّدقِ والكَذِب، بل إنّ الكَذِبَ عليها أوفرُ وأغلب. ومن هنا جاء النّهيُ في الأدلّة المعتبَرة فقهيّاً عن مراجعة الكُهّان، وأنّ «**مَن صدَّق مُنجّماً أو كاهناً فقد كفرَ بما أُنْزِلَ على محمّدٍ صلّى الله عليه وآله**»، يعني -بالنّسبة إلى الكاهن-: ما أُنزِلَ على محمّد صلّى الله عليه وآله من حَجْبِ الجنّ والشّياطين عن الاستماع إلى الملأ الأعلى، ومن ثمّ لا يُمكن أن يكونَ كلامُهم صحيحاً.

وَلْنَسمع الآن بعضَ ما قاله ابنُ منظور عن الكَهَنة: «الكاهِن: الّذي يَتعاطي الخبرَ عن الكائناتِ في مستقبلَ الزّمان، ويدَّعي معرفةَ الأسرار، وقد كان في العرب كَهَنَةٌ كـ «شِقٍّ» و«سَطيح» وغيرهما، فمنهم مَن كان يَزْعُم أنّ له تابعاً من الجنّ ورَئِيّاً يُلقي إليه الأخبار، ومنهم مَن كان يزعمُ أنّه يعرفُ الأُمور بمُقدِّماتِ أَسبابٍ يستدلُّ بها على مواقعِها من كلامِ مَن يسألُه، أَو فعلِه، أَو حالِه، وهذا يخُصُّونه باسمِ العَرَّاف، كالّذي يدَّعي معرفةَ الشّيّء المسروق، ومكانَ الضّالةِ ونحوهما.

قال الأزهريّ: وكانت الكهانةُ في العربِ قبل مَبعث سيّدنا رسول الله ﷺ، فلمّا بُعِثَ نَبيّاً وحُرِسَت السّماءُ بالشُّهُب ومُنِعت الجنُّ والشّياطينُ من استراق السّمع وإلقائه إلى الكَهَنةِ، بطلَ علمُ الكَهانة، وأزهقَ اللهُ أَباطيلَ الكُهَّانِ بالفُرْقانِ الذي فَرَقَ اللهُ عزّ وجلّ به بين الحقّ والباطل، وأطلعَ اللهُ سبحانه نبيّه ﷺ بالوَحْيِ على ما شاءَ من علم الغُيوب التي عَجَزَت الكَهَنةُ عن الإحاطة به».

وقال -في ما قال-: «وإنما ضرب المثل بالكُهَّان لأَنّهم كانوا يُرَوِّجون أَقاويلَهم الباطلة بأَسجاعٍ تروقُ السّامعين، ويسْتَمِيلونَ بها القلوب، ويَستصغون إِليها الأَسْماع».

أقول: وعلى أيّ حال، فكِلا نوعَي الكهانة عند اليهود وعند مشركي العرب مذمومٌ في الإسلام. إلّا أنّ ظاهرَ لفظِ الكاهن، هو الكهانة عند العرب، لأنها استُعملت في مجتمعِهم، فلا بدّ من فهمِها بخصوصِها عند الإطلاق، ما لم تُقيَّد بشيءٍ آخر، أو بقرينةٍ معيّنة.

> **ما يحدثُ في الأرضِ من الحوادث الظّاهرة فذلك يعلمُ الشّيطان، ويُؤدّيه إلى الكاهن، ويخبرُه بما يحدثُ في المنازلِ والأطراف.**
>
> **الإمام الصّادق عليه السلام**

شرحٌ متكامل

ويحسنُ أن نروي هنا ما عن الطّبرسيّ في (الاحتجاج)، في روايةٍ تشرحُ الموضوعَ من جهاتِه المهمّة شرحاً متكاملاً. حيث إنّه من جملة الأسئلة التي سألَ الزّنديقُ عنها أبا عبد الله الصّادق عليه السلام.

قال الزّنديق: فَمن أين أصلُ الكهانة، ومن أين يخبرُ النّاسَ بما يحدث؟

قال عليه السلام: «إنّ الكهانةَ كانت في الجاهليّة في كلِّ حينِ فَترةٍ من الرُّسُل. كان الكاهنُ بمنزلةِ الحاكمِ يحتكمون إليه في ما يشتبهُ عليهم من الأمور بينَهم، فيخبرُهم بأشياءَ تحدُث. وذلك في وجوهٍ شتّى: فراسة العين، وذكاء القلب، ووَسوسة النّفْس، وفِطنةُ الرّوح مع قذفٍ في قلبِه. لأنّ ما يحدثُ في الأرضِ من الحوادثِ الظّاهرة فذلك يعلمُ الشّيطان، ويؤدّيه إلى الكاهن، ويخبرُه بما يحدثُ في المنازلِ والأطراف.

وأمّا أخبارُ السّماء فإنّ الشّياطين كانت تقعدُ مقاعدَ استراقِ السّمعِ إذ ذاك، وهي لا تُحجَب ولا تُرْجَم بالنّجوم. وإنّما مُنعت من استراقِ السّمعِ لئلّا يقعَ في الأرضِ سببٌ يُشاكلُ الوحيَ من خبر السّماء. فيُلبَسُ على أهل الأرض ما جاءَهم -عن الله تعالى- لإثباتِ الحجّة ونَفْي الشّبهة.

وكان الشّيطانُ يسترقُ الكلمةَ الواحدةَ من خبرِ السّماء بما يُحدِثُ الله في خلقِه، فيختطفُها، ثمّ يهبطُ بها إلى الأرض فيقذفُها إلى الكاهن، فإذا قد زادَ كلماتٍ من عنده، فيَخلطُ الحقَّ بالباطل. فما أصابَ الكاهنُ من خبرٍ يُخبر به (أو: ممّا كان يُخبر به) هو ما أدّاه إليه شيطانٌ ممّا سمعَه، وما أخطأَ فيه فهو من باطلِ ما زادَ فيه. فمنذ مُنِعت الشّياطين عن استراق السّمع انقطعتِ الكهانة. واليوم إنّما تؤدّي الشّياطينُ إلى كُهّانها أخبارَ النّاسِ بما يتحدّثون وبما يُحدِثونَه. والشّياطينُ تؤدّي إلى الشّياطين ما يحدثُ في البُعد من الحوادثِ من سارقٍ سرَق، ومن قاتلٍ قتَل، ومن غائبٍ غاب. وهم أيضاً بمنزلة النّاس صدوقٌ وكذوب..». الخبر.

❖ فمن أهمّ ما نفهمُ من هذه الرّواية عدّة نقاط:

أوّلاً: أنّ حَجْبَ الشّياطين عن الاستماع إنّما هو لمصلحة عدمِ اختلاطِ خبرِ النّبوّة بأخبار الكُهّان.

ثانياً: أنّ أخبار الكُهّان لا يجبُ أن تكون كلُّها صادقة، فإنّ الشّياطين أنفسَهم يكذبون على كُهّانهم في كثيرٍ من الأحيان. فالكاهنُ لا يستطيعُ أن يكونَ صادقاً، حتّى لو حاولَ ذلك.

ثالثاً: أنّه بعدَ مَنْعِ الشّياطين عن استراقِ السّمع، بَقِيَ للكُهّان أخبارُ الأرض، وإنّما مُنعت أخبارُ السّماء. إذاً، فما يحدثُ في الأرض يُمكن التعرُّف عليه إجمالاً. وهذا ما يحدثُ إلى حدّ الآن عند عددٍ غير قليلٍ من الأشخاص.

> **منذ مُنعت الشّياطين عن استراق السّمع انقطعت الكهانة. واليوم إنّما تؤدّي الشّياطينُ إلى كُهّانها أخبارَ النّاسِ بما يتحدّثون وبما يُحْدِثونَه.**
>
> **الإمام الصّادق عليه السلام**

بقي سؤالٌ واحدٌ لا أجدُ مَن ذكرَه: وهو أنّه ما هي مصلحة الشّيطان من استراقِ السّمع، وما هي مصلحتُه في أداء الخبرِ إلى الكاهن؟

❖ أما مصلحتُه لاستراقِ السَّمع فواضحة:

أوّلاً: هو نحوٌ من التّكامل بالنّسبة إلى الشّياطين، وهو «فضولٌ» أيضاً، أعني حبَّ الاستطلاع من قِبَلهم.

ثانياً: أنّ الشيطان كان -في يوم ما- مع الملائكة يعبدُ الله عزَّ وجلّ، حتّى طُرِد من بينهم بعدَ خِلقة آدم عليه السلام في قصّةٍ معروفة. والمهمُّ أنّه بَقِيَ يحترمُ ذلك المكان، ويشتاقُ إليه وإلى الاستماع إلى أحاديثِ سُكّانِه، وهم الملائكة.

وأمّا مصلحتُه بالإلقاء إلى الكاهن، فقد تتلخّصُ في ما يلي:

أوّلاً: لعلّ في هذا الإلقاء شكلاً من أشكالِ الإغواء والشّرّ في ما بينَ النّاس. فيُلقي الشّيطانُ إليهم لكي يقعَ الشّرُّ بينَهم. وهذا لا ينافي كَوْنَ الخبرِ حقّاً، لأنّ سماعَ النّاس النّاقصين للخبرِ المتكامل، قد لا يكونُ فيه مصلحة، وقد يترتّبُ عليه بعضُ المضاعفات. هذا فضلاً عن الكَذِبِ الذي يُضيفه الشّيطان نفسُه على الخبر.

ثانياً: إنّ الشّيطان وإنْ كان عدوّاً لبني آدم بنصّ القرآن الكريم، إلّا أنّ بعضَ الأفراد أو عدداً منهم قد اكتسبوا صداقتَه فعلاً، بمقدار ما أطاعوه وعَصوا الله سبحانَه في إطاعتِه. ومن هنا يُمكن أن تتوثّقَ عُرى الصّداقة والعلاقة بينهما، بحيث يوحون إلى أوليائهم ﴿.. زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ..﴾ الأنعام:١١٢. ولا يرى الشّيطانُ بأساً -في حدودِ فهمِه- من أن يتّصلَ بصديقه ووليِّه، ويخبرُه وينفعُه بالمقدار الذي يستطيع، ولعلَّه سيكونُ واسطتَه في إغواءِ النّاس، وإخراجِهم عن دينِهم وإنسانيّتِهم.